الخليل عاشت كعائلة واحدة ايام حظر التجول والاستفزاز

جعل الاحتلال سياسة شرعية ودائمة للدولة اليهودية".

هذه المقتطفات من افتتاحية الصحيفة الاسرائيلية الصهيونية ٨٠/٢/١١ تعكس جانبا من الصورة التي عاشت في ظلها مدينة الخليل العربية لمدة احد عشر يوما.

وفي الحقيقة ان منع التجول تساءلت اكثر من صحيفة اسرائيلية عن الدوافع التي كانت وراء قرار سلطات الحكم العسكري بفرض نظام منع التجول على مركز مدينة الخليل، وقد شككت بعض هذه الصحف في تلك الدوافع.

وعلقت صحيفة جيروسالم بوست على السبب الثاني، غير المحقق، لفرض منع التجول وهو، كما قالت الصحيفة نقلا عن المصادر العسكرية، "حماية الخلايلة العرب من انتقام سكان كريات اربع". ومما قالته بهذا الصدد "لو كان هذا السبب قد روعي بحسن نية لاتبع بمنع سكان كريات اربع من دخول الخليل، وخاصة اولئك الذين استولوا، في تحد للقانون، على مبنى "هداسا" في الخليل" وتضيف الصحيفة "ولكن الامر الغريب هو ان ذلك لم يحدث".

واستطردت الصحيفة تقول: "ليس صحيحا ما زعمه ناطق عسكري من ان الاستثناء كان لليهود الذين يريدون الصلاة في الحرم الابراهيمي وعلى اي حال لماذا لا يمنح مثل هذا الاستثناء للمسلمين الراغبين في الصلاة في الحرم الابراهيمي؟".

وتعلق الصحيفة قائلة: ومع ذلك فان العرب في الخليل ونابلس وغزة، يمكن ومعهم بعض الحق، ان يروا في هذه الاساليب صورة عن فهم اسرائيل للادارة الذاتية "ليس للارض بل للسكان".

وتضيف الصحيفة: "من الواضح انه اذا تابعت الحكومة سياسة مجردة من المنطق السليم حول كيفية تعايش العرب واليهود واعتمدت فقط على القوة فان شيئا لن يمنعها في الوقت الحاضر ولكن في نهاية الامر سيكون هناك ثمن باهظ ينبغي دفعه مقابل التعامي السخيف بمحاولة

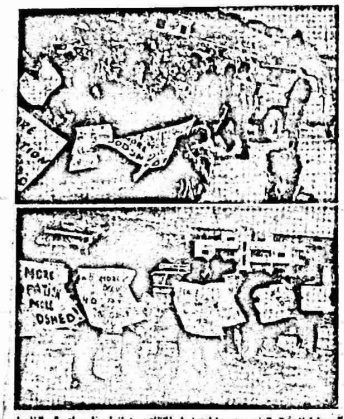

الصورة اعلاه لمحل الحلوى وهم يعلقون لافتة (بالعبرية) بالعربية مع اهالي الخليل والصورة اعلاه تظهر المخابرين وهم يصورون اللافتة التي تحدد بالاحمر ... وقد كتب على اللافتة بعد العبارة التي ترى اعلاه (الى هنا يصل الوصول الى مدينة الخليل وتنتهي فترات الاحتلال من دخول المدينة التي فرضت عليها حظر التجول ..

الرسمي كان مفروضا على مركز المدينة فقط. ولكن القسم الاخر من الخليل كان مغلقا ومفروضا عليه منع التجول بدافع التضامن مع مركز المدينة وبسبب التحركات الاستفزازية لمستوطني كريات اربع. وفي اليوم الاول الذي رفع فيه منع التجول لساعتين حدثت اعتداءات على سكان الخليل العرب واحدهم فقد بصره وما زال في المستشفى. ومن السخف تصديق الادعاءات العائلة بانه كان يشارك في قذف طلاب المعهد الديني في كريات اربع بالحجارة لسبب بسيط وهو تجاوزه سن الثمانين.

وفي وقت لاحق اطلع فهد القواسمي، رئيس بلدية الخليل، نواب الحسهد الدمغرافيه للسلام والمساواة، مابر فلنر وتوفيق طوبي وشارلي بيطون، على نتائج استفزازات سكان كريات اربع في بعض البيوت والمواقع خارج منطقة حظر التجول اما في منطقة حظر التجول فكانت قوات الامن تقوم "بوظيفتها"

وقد زارت وفود عديدة رئيس البلدية من قرى المحافظة، ومن مدن الضفة وقراها ومن ممثلين عن النقابات العمالية والهيئات المختلفة وعرض هؤلاء تقديم المساعدات العدائية، بالاضافة الى التضامن والدعم. وقد شكرهم فهد القواسمي على ذلك. واورد قصصا وحوادث معبرة عن مدى التضامن بين ابناء الخليل حتى تحولوا جميعا الى عائلة واحدة تعاضمت خلال تلك الايام ما لديها من مواد تموينية وضرورات. وقال القواسمي ان لدى الخليل الكثير وهي قادرة على الصمود عدة شهور.

ولكن هناك ما ظل موضع قلق لدى السكان بعد رفع حظر التجول. وهو المدارس التي تشغل قوات الامن واحدة منها وتتردد الانباء عن احتمال تسلمها الى غوش ايمونيم للاقامة فيها.

وقد اعتبر عدد من الصحفيين قيام الحاخام لبنجر بمرافقة الصحفيين ومراسلي التلفزيون للبيوت المرشحة للاستيطان في داخل مدينة الخليل واثناء منع التجول المفروض على السكان العرب بمثابة اعتراف ضمني من السلطات العسكرية "بسلطة" الحاخام ليفنجر على هذه البيوت. وقد جاء قرار الحكومة الاسرائيلية باباحة الاستيطان كضوء اخضر لغوش ايمونيم والقرار وان كان لم يحدد البيوت الخمسة في مدينة الخليل الا انه لم يستثنيها من نطاق المباح. وترك الحرية لغوش ايمونيم لتقرر بنفسها ما ستفعله، وهي لم تضع وقتها فاعلن ناطق باسمها ان مجموعة استيطانية ستقيم في مدينة الخليل.

وبغض النظر عن اية تصريحات تطلقها سلطات الحكم العسكري فان تجربة الدبويه" تدل على ان التصريحات لا تعرقل نشاط خلق الوقائع الجديدة في المناطق المحتلة.

محاولة لاستخدام البلديات كجابي ضرائب للحكم العسكري

فوجئت بعض البلديات بطلبات جديدة من سلطات الضرائب الاسرائيلية تضيف هذه المرة وظيفة اخرى للبلديات وهي وظيفة "جابي" ضرائب لصالح الخزينة الاسرائيلية.

وملخص القصة ان ضابط المالية في الحكم العسكري وجه كتبا للبلديات يطلب منها القيام بخصم ضريبة الـ ٥ر٧ بالمئة سلفا من مدفوعاتها للمشتريات والتعهدات وذلك كي لا تتعب دائرة الضريبة نفسها في ملاحقة المتعهدين.

وهذا الطلب ينطبق ايضا على انواع اخرى من الضريبة. المهم في الامر ان ضابط المالية ينذر البلديات بانها اذا لم تقم بهذه الخصميات فسيقوم بخصمها من مدخول البلديات من ضريبة المحروقات وغيرها.

والى جانب هذا الطلب الغريب الذي رفضته البلديات، ولم تقبل التوقيع على استلامها له، اعلقت بعض مديريات التربية نقلا عن المراجع الرسمية، البلديات انها لن تدفع لها ايجارات ابنيتها المستخدمة كمدارس الا بعد حصولها على براءة ذمة من دائرة الضرائب.

وتفيد بعض المصادر المقربة الى رؤساء البلديات ان هؤلاء الرؤساء ينظرون الى هذه القضية بخطورة باعتبارها محاولة لاستخدام البلديات للقيام بمهمات ادارية ليست من اختصاصها ولا ينص عليها قانون البلديات الاردني المطبق في الضفة الغربية. فضلا عن ان هذه المهمات ليست في مصلحة السكان الذين قاموا بانتخاب المجالس البلدية وتتحمل هي المسؤولية امامهم.

ولهذا، كما تقول المصادر، يجه الرأي في اوساط البلديات الى الاعتراض على هذه المطالب وعدم الاستجابة لها، وتضيف هذه المصادر ان البلديات ستعيد النظر في وقفها من دفع الضريبة الاضافية في حالة عدم استجابة سلطات الحكم العسكري الاسرائيلية الى اعتراضهم.

هذا وقد قدرت مصادر في البلديات مجموع المبالغ التي ستقتطعها كل من بلديتي نابلس والخليل بحوالي ٢٠ مليون ليرة اسرائيلية في السنة وهي اكبر كثيرا من حصتها في ضريبة المحروقات.

السياسة الاقتصادية الاسرائيلية والمناطق العربية المحتلة

حددت الميزانية الاسرائيلية الجديدة للسنة المالية القادمة — الاتجاهات الرئيسية لسياسة الحكومة الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها الصحف الاسرائيلية لتضخيم الخلافات داخل الوزارة الاسرائيلية حول بعض بنود الميزانية كالحديث عن خلافات مناخيم بيغن وعيزر وايزمن حول ميزانية وزارة الدفاع الا ان "صحيفة الاتحاد" اكدت بان الخلافات المذكورة ليست جوهرية وان هنالك اتفاقا عاما على عدم تقليص "ميزانية العسكرة والاستيطان".

وكان وزير المالية الاسرائيلي يغئال هوروفيتش قد اعلن في وقت سابق امام المراسلين الصحفيين بان اول من سيتضرر من "اجراءاته الاقتصادية" هم "العمال الاجانب" ومن ضمنهم "عمال المناطق المدارة" وقدر هوروفيتش عدد العمال العرب الذين سيتم طردهم من العمل بحوالي ٥٥ الف عامل. وبشكل هذا العدد اكثر من ٥٠ بالمئة من حجم عمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل، وتوازي دخولهم — حسب الاحصائيات الاسرائيلية — ثلث الدخل العام في الضفة والقطاع.

وتفيد المعطيات الاحصائية ان مجموع قوة العمل العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة تبلغ حوالي ٢٠٠ الف عامل وموظف ومستخدم، يعمل حوالي ٣٢ بالمئة منهم في المصانع والورش الاسرائيلية. وتتوقع الاوساط الاقتصادية ان يؤدي تطبيق "سياسة التسريح الجماعي للعمال العرب الى زيادة البطالة بنسبة ٢٥ بالمئة في المناطق المحتلة وهذا يعني — كما تقول صحيفة هآرتس — انتهاء ما تسميه بفترة الرخاء النسبي في "يهودا وشمرون وغزة"، وسيتحول جيش العاطلين عن العمل في المدن والقرى العربية الى قوة اجتماعية وسياسية كامنةوقابلة للانفجار، واستنتجت هآرتس بان السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة هي سياسة تمييزية. كما اعربت اوساط صناعية اسرائيلية عن خشيتها من ان تسبب "سياسة التسريح الحكومية" في تخفيض القدرة الشرائية العربية وتضييق سوق المناطق المحتلة وتقليصها في وجه البضائع الاسرائيلية. اذ تقدر هذه الاوساط قيمة مبيعاتها في الاسواق العربية بما يعادل مجموع اجور العمال العرب العاملين في اسرائيل.

وفي محاولة لتطمين ارباب الصناعة الاسرائيليين فقد تحدثت الدوائر الحكومية عن الامكانيات الواسعة التي سيوفرها تطبيع العلاقات مع مصر، وفتح الاسواق المصرية امام المنتجات الاسرائيلية، كما اشارت هذه الدوائر الى امكانية استيراد "قوة العمل المصرية الرخيصة" للتعويض عن النقص في الايدي العاملة الذي قد ينشأ في المستقبل.

وعلى صعيد اخر فقد استبعد المواطنون في المناطق المحتلة ان يؤدي "تسريح عمال المناطق المحتلة" الى عودتهم للعمل الزراعي وذلك لعدة اسباب اهمها انحسار مساحة الرقعة الزراعية وضعف الامكانيات المتوفرة والتضييقات الرسمية المفروضة هذا بالاضافة الى المنافسة الاسرائيلية.

ولقد المحت صحيفة هآرتس الى حتمال هجرة ٢٠ الف عامل عربي (وربما مع عائلاتهم ايضا) الى الضفة الشرقية طلبا للرزق". ويبدو ان هذا هو الحل الوحيد المطروح لعلاج قضايا المواطنين في القطاع والضفة الغربية.

انزيف الهجـــــرة

يقدر عدد المهاجرين السنوي من الضفة الى مختلف انحاء العالم بحوالي ١٥ الف مواطن.

وتبلغ نسبة المهاجرين من اصحاب الكفاءات ٩٠ بالمئة ولا يبقى منهم سوى ١٠ بالمئة وعلى الاغلب بدون عمل. وتشير الاحصائيات الى ان ابناء المدن والقرى العربية الذين غادروها الى الخارج قد تجاوز عددهم العددالحالي للضفة باسرها

مضاعفة الضرائب البلدية

استقبل المواطنون العرب في مدينة القدس بالاستياء الشديد القرار الاسرائيلي بزيادة الضرائب البلدية بنسبة الضعف منذ مطلع نيسان القادم.

هذا وسترفع الضرائب بنسب تتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ بالمئة بالنسبة لمستوى الضرائب في اول كانون ثاني الماضي.

وتجدر الاشارة الى انه قد جرت زيادة الضرائب البلدية في الشهر المذكور بحوالي ٤٠ بالمئة.

تأجيل الانتخابات البلدية الطريق الى الحكم الاداري

بعد الاعلان عن تاجيل انتخابات البلدية في الضفة الغربية تزايد التساؤلات بين جميع الاوساط وعلى الصعيد الذي ينتظر البلديات وبشكل خاص خصوصا وان قسما منها قد تم تعيينه من السلطات او لجان سبق ان انتهت مدتها من الناحية القانونية.

ولقد لفت الانتباه في بيان الحاكم العام ما اورده من ان السلطات العسكرية تعيد النظر في هذا القرار في موعد اقصاه اذار اي الموعد المقرر لاجراء انتخابات ما يسمى بالحكم المحلي. ومن هنا اصبح مشروعا التساؤل عن محاولة السلطات ربط موضوع الحكم الاداري بشكل او باخر بموضوع انتخابات البلديات بهدف تدجين سكان المناطق ومحاولة تفتيت المعارضة لمشروع كامب ديفيد. واكدت الصحف الاسرائيلية قد اكثر من مرة في معرض حديثها عن الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، بان السلطات العسكريةفي الضفة الغربية تخشى اجراء الانتخابات البلدية في موعدها خوفا من ان تتحول هذه الانتخابات الى استفتاء شعبي عام يرفض الحكم الاداري ومشروع كامب ديفيد. وخوفا من فوز العناصر النشيطة في مقاومة كامب ديفيد ومشروع الادارة الذاتية مما يسبب الحرج للحكومة الاسرائيلية ويدق مسمارا آخر في نعش كامب ديفيد

ويتردد في الاوساط القريبة من البلديات احتمال لجوء السلطات العسكرية لتعيين لجان بلدية في جميع البلديات او بعضها بعد شهر نيسان موعد انتهاء الفترة القانونية للبلديات الحالية، الا ان هذه الاوساط تعتقد ان مثل هذا الاجراء سيزيد من المقاومة الجماهيرية لمشروع الحكم الاداري كما سيزيد تمسكها وتاييدها للعناصر الوطنية في البلديات